

البنك المركزي العراقي

دراسة بعنوان /

فرص إقامة حاضنات الاعمال

كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة

في العراق

اعداد

أسار فخري عبد اللطيف

م.مدير

أيلول / 2016

هيكلية الدراسة

- المقدمة .
- المحور الاول : الاطار المفاهيمي لحاضنات الاعمال.
 - اولا": مفهوم ونشأة حاضنات الاعمال.
 - ثانيا" : آلية عمل حاضنات الاعمال والمشاكل التي تواجهها.
 - ثالثا" : دور حاضنات الاعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- المحور الثاني: حاضنات الاعمال واثرها في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية والتجربة الماليزية والتجربة المصرية).
 - اولا": دور الحاضنات في تنمية المشروعات الصغيرة .
 - ثانيا": التجارب العربية والعالمية لاقامة الحاضنات (دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية والتجربة الماليزية والتجربة المصرية) .
- المحور الثالث: أقامة حاضنات الاعمال لتطوير المشروعات الصغيرة في العراق.
 - اولا": نشأة المشروعات الصغيرة في العراق – الواقع والتطور.
 - ثانيا": دور حاضنات الاعمال في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة في العراق.
 - ثالثا": المقومات الاساسية لحاضنات الاعمال المتكاملة لتنمية المشروعات الصغيرة في العراق.
- الاستنتاجات والمقترحات .
- الخاتمة .
- المصادر .

تعد حاضنات الاعمال احدى الآليات الحديثة الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة واعادة الهيكل الاقتصادي من خلال نشر ثقافة العمل الفردي واكتساب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها. إذ تنال حاضنات الاعمال في الوقت الراهن أهتماما "كبيراً" من قبل الدول ومنها العراق ، لأنها توفر مزايا مهمة للمشروعات الصغيرة ، إذ تعمل على تقديم حملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين ينادون بإنشاء مشروعات صغيرة وفي ظل الظروف الحالية التي يمر بها العراق وما يعانيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية ومنها البطالة وضعف القدرة على توليد الدخل والاستخدام. ومن هنا تأتي أهمية الاستفادة من تجارب دولية في تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم ترك السوق في حالة فوضى، ومن أجل تبني حاضنات الاعمال التي تثبت جدواها في مواجهة التحديات التي ينطوي عليها التغيير الاقتصادي العالمي والاقليمي . إذ توضح هذه الدراسة على تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة وقدرتها على معالجة البطالة ، ومن خلال حاضنات الاعمال أصبحت سلاحا" تنافسيا" مع بيئتها الخارجية وأمتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع مستجدات الادارة ، فضلا" عن مساهمة المشروعات الصغيرة بنسبة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي ، وتوفير فرص العمل ، وزيادة الدخل الفردي ، وتحسين المستوى المعاشي. في ضوء ما تقدم أن تبني فرص إقامة حاضنات الاعمال تعد وسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق.

مشكلة الدراسة

ان المشروعات الصغيرة تحتاج الى قوة دافعة من حيث التمويل المالي والتقني وهذا مستلزم في قوة دعم حاضنات الاعمال فبدون هذه الحاضنات تبقى المشروعات الصغيرة دون توجيه ورعاية.

فرضية الدراسة

تتطلب المشروعات الصغيرة الرعاية الفنية والمالية والتقنية للنهوض بالنشاط الاقتصادي . وان حاضنات الاعمال هي المصدر الاساسي لهذا الدعم.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى :

- 1- اعطاء أطار مفاهيمي حول حاضنات الاعمال واهميتها والتجارب العالمية في هذا المجال.
- 2- تحديد طبيعة حاضنات الاعمال كآلية جديدة لتطوير المشروعات الصغيرة بما يساهم في معالجة البطالة.
- 3- الاستفادة من التجارب الدولية ببيان فرص او مجالات اقامة حاضنات الاعمال لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في العراق بصورة كاملة.

منهجية الدراسة

أعتمد الباحث اسلوب المنهج الاستقرائي في تحليل واقع حاضنات الاعمال للمشروعات الصغيرة باستخدام التحليل الاقتصادي والتاريخي كلما دعت الضرورة لذلك.

- المحور الاول : الاطار المفاهيمي لحاضنات الاعمال.

اولاً:" مفهوم حاضنات الاعمال وأهدافها وأهميتها(1) .

تأتي فكرة (الحاضنة) من الاحتضان والحماية وتكون لفترة معينة ولهذا تعتبر ضرورية حيث تقوم بتشجيع ورعاية الابتكارات والافكار الريادية.

وهي بناء مؤسسي حكومي اوخاص تمارسه مجموعة من الأنشطة هدفها المشورة والنصح والمساعدات المالية والادارية والفنية لمئات الاعمال والصناعات الصغيرة في مراحلها الاولى وتعد(حاضنات الاعمال) احدى الآليات الحديثة الخاصة بدعم هذه المشروعات واعادة الهيكل الاقتصادي من خلال نشر ثقافة العمل الفردي واكتساب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها ، وتعود بداية نشوء الحاضنات الى الولايات المتحدة الامريكية في ولاية نيويورك وتلتها دول الاتحاد الاوربي مستفيدة من تجربتها وتلتها باقي دول العالم وكذلك الدول العربية وتعتبر مصر اولى هذه الدول .

(حاضنة الأعمال) هي برامج مصممة لدعم تطوير وانجاح الشركات الناشئة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة والمدارة من قبل إدارة الحاضنة، والتي اما ان تقوم الحاضنة بتزويدها للشركات الناشئة بشكل مباشر أو عن طريق شبكة من علاقاتها، وتختلف حاضنات الأعمال عن بعضها في الطريقة التي تقوم بها بتزويد الشركات الناشئة بالدعم و الخدمات.

وايضا تعرف (حاضنات الاعمال والمشروعات) مؤسسات تنموية وغير ربحية تسعى الى دعم المبادرات الفكرية، وتقديم المساعدات اللازمة للانطلاق ، وذلك عن طريق تهيئة البيئة المناسبة والتي تستطيع خلالها المشاريع الحصول على الخدمات والاجراءات الداعمة ليصبح قادرا على الاعتماد على الذات في سوق العمل .

ويمكن تعريف (حاضنات الاعمال) بانها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الاعمال من أجل تحويل المشروع الى خطة عمل . والفكرة الى منتج للتسويق أي تحويل فكرة الى هدف ليعود على المجتمع بالكثير اي تحويل فكرة الى هدف ليعود على المجتمع بالكثير من الفوائد وهذه العملية او الفكرة لا بد ان تحتوي على تقديم او تزويد المبادرين بالادوات اللازمة لنجاح المشروع مما يجعلها تساعد على :

- تنويع النشاط الاقتصادي، تكوين الثروة، نشر التكنولوجيا ، اي جعل حاضنات الاعمال مبتكرة للتكنولوجيا، خلق فرص عمل ، تخفيض وتذليل اخطار الاستثمار لمنشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة مما يسهل عليها النشاط في بيئة تنافسية متميزة والتي يعرفها الاقتصاد العالمي في هذا القرن الواحد والعشرين.

(1) الشبراوي ، محمد عاطف ، حاضنات الاعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية- القاهرة – عام 2010.

حاضنة الأعمال هي كيان إقتصادي يهدف إلى :

1- استثمار أموال بعض المستثمرين في مشروعات / شركات تمتلك مقومات تؤهلها للنجاح و تحقيق أرباح في المستقبل.

2- إحتضان مشروعات / شركات أفكارها و مقوماتها تؤهلها لأن تكون شركات ناجحة بعد أن توفر لها الحاضنة بعض الخدمات مثل التمويل – إشراف الخبراءإلخ

اما أهمية حاضنات الاعمال:

1- كونها تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والابداعات في شكل مشروعات صغيرة تجعلها قابلة للتحويل الى انتاج.

2- انها تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل والباحثين عن اعمال مناسبة.

3- توفر المناخ المناسب والامكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة.

4- تعمل على اقامة ودعم مشروعات انتاجية او خدمية تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة.

5- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة.

6- تربط المشروعات الصغيرة والمبتكرة بالقطاعات الانتاجية وحركة السوق ومتطلباته.

7- تؤهل جيل من أصحاب الاعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس اعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الانتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد.

8- تساعد المشروعات الصغيرة على مواجهة الصعوبات الادارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.

9- تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.

10- تفتح المجال امام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الاعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.

11- تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق ايجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة بانواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية وتوفير امكانيات التطور والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري وربط المشروعات بالسوق.

ثانياً " : آلية عمل حاضنات الاعمال والمشاكل التي تواجهها (1) .

أن الهدف الاساسي لحاضنات الاعمال هو الترويج لزيادة ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق ، ويمكن لأي رجل اعمال او اي جامعة او شركة قائمة او مركز بحوث انشاء حاضنة اعمال كمشروع استثماري يقدم الخدمات والمساعدات المشار اليها.

(1) حسين رحيم ،نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد 2، ص171.

كما ان الحكومات تستطيع ايضا" انشاء حاضنات اعمال لدعم منشآت بعض الأعمال وبالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن اليات عمل الحاضنات واشكالية تفعيلها يختلف بمستويات من دولة الى اخرى حسب الظروف المهنية ويمكن عرض الية الحاضنات الناجحة من الناحية النظرية فيما يلي:

- تعمل حاضنات الاعمال على تقديم حزمة من الخدمات للمشاريع خاصة الصغيرة وهذه الخدمات لا تقدم الا الاعضاء المنسبين للحاضنة (يختلف الامر حسب النظام الداخلي للحاضنة) ، وقاموا بتقديم طلبات من اجل المساعدة لهذه المؤسسات .
- بعد تاسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب فان طلبات الانتساب من قبل اصحاب المبادرات من الشباب اللذين يحملون افكار جديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة .
- تقوم لجنة متخصصة بدراسة جميع الطلبات المقدمة اليها ومن ثم اصدار قرارها بشأن قبول اي نوع منها ومن ثم تعمل على تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات من مكان عمل المؤسسات خدمات ادارية استشارية مالية وقانونية وغيرها من الخدمات والتي تقدم مقابل ايجار اورسم احتضان .
- يتم توقيع عقد بين المؤسسات والحاضنة يتضمن تعهد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان واخلاء الحاضنة بعد فترة زمنية محددة . ولكي يتاح للحاضنة استيعاب مؤسسات اخرى بحيث تتعهد الحاضنة بتقديم كافة الوسائل اللازمة لدعم المؤسسات الصغيرة وهو اجراء معمول به في كثير من الدول التي طورت محال الحاضنات.

وفيما يخص معايير التحاق المشروعات بالحاضنات ، يمكن القول بان اهم شروط الالتحاق هو مدى احتياج المشروع للدعم من الحاضنة ، ويجب ان تكون تلك المؤسسات مبينة على الاشخاص المؤهلين أصحاب الافكار الجديدة والتي تساعد على النمو السريع والتخرج باسرع وقت ممكن . وفيما يلي اجمال الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات :

- ان يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة او مشروع واضح.
- ان يخدم المشروع المجتمع الذي يتم انشاؤه فيه ويوفر فرص العمل للأفراد.
- تشترط بعض الحاضنات في البداية ان يتوافر لديه التمويل اللازم او ان يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب.
- ان يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو.
- ان يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع بحيث يسمح له بالتخرج بحدود الفترة الزمنية المحددة له وتجدر الاشارة ان حكومات الدول الامريكية والاسيوية تقوم بدعم كبير لحاضنات الاعمال بمختلف الاساليب والطرق، وهذا ايمانا" بأهمية دورها في الاقتصاد القومي. حيث بدأت فكرة الحاضنات في أمريكا في بداية الثمانينات من القرن العشرين ، واخذت بها فيما بعد دولاً" أخرى في اوربا كفرنسا والمانيا وبريطانيا وغيرها، وكذلك في دول شرق آسيا كاليابان وكوريا الجنوبية ، وانتقلت هذه الفكرة الى العديد من الدول.

وتؤثر الحاضنات في الاستثمار بحل المشاكل التي تواجه المستثمرون في الصناعات الصغيرة حيث يصطدم المستثمر بمشاكل عديدة تحد من الاستثمار فضلا" عن الجهات العديدة التي يتعامل معها المستثمر والتي تؤثر في الاستثمار، وبذلك فان انجاز الاستثمارات من خلال الحاضنات سيختزل هذه المشاكل الى ادنى حد، فضلا" عن كونه يوسع الاستثمارات ويعظم آثارها في النمو

الاقتصادي. وبذلك فإن أهمية الحاضنات هي تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي وهذا يؤدي الى حفز الاستثمار وبالتالي نرى انه يجب تفعيل دورها في هذا الاتجاه، مع رفع عدد من القيود والمشكلات التي تؤثر اما على التفعيل او فعاليتها في وقت واحد، وهذا من خلال مشكلتين رئيسيتين هما:

المشكلة الاولى: تتمثل في مستوى التوقعات التي لها علاقة بالمنافع التي تحصل عليها المنشآت المحتضنة خاصة في مراحل نشأتها الاولى ، فقد يرتفع مستوى الطموح في الوقت الذي تقل فيه قدرات الحاضنة المالية والبشرية .

المشكلة الثانية : تتمثل في مشكلة الاعتمادية التي قد تنتجها الشركات المحتضنة واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة اعمال المشاريع الخاصة بهم.

ثالثا" : دور حاضنات الاعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1) .

تؤدي حاضنات الاعمال بانواعها المختلفة عدة ادوار متباينة على الدور الرئيس من خلال كونها وسيلة لدعم المشروعات الجديدة حيث أثبتت نجاحا" كبيرا" في رفع نسب نجاح هذه المشروعات الناشئة . وقد اشارت تقارير الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال الى ان معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت الى (88%) مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات بصفة عامة ومن بين الادوار التي يمكن للحاضنة ان تؤديها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تحقيق معدلات عالية لاقامة أنشطة اقتصادية جديدة، فضلا" عن تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توظيف وأقامة عدد من المشروعات الانتاجية الجديدة في هذا المجتمع ، وهذه المشروعات الجديدة تعتبر في حد ذاتها احدي اهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع ، حيث ان هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الانتاج والتصدير والاستيراد وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول.

اما بالنسبة لدور حاضنات الاعمال في التنمية الاجتماعية اعتبرت حاضنات الاعمال من الآليات المثالية في قدراتها على تقليص التفاوت ما بين الحضر والريف وخاصة الدول العربية حيث تكون مؤشرات التفاوت واضحة والمتمثلة بمؤشرات الأمية بين البالغين ومؤشر التغذية الذي يقيس حاجة الفرد اليومية من الطاقة ، ومن ثم أرساء أسس التطور الاقتصادي والفني والعلمي في الريف وتنمية الموارد مما يساهم في رفع المستوى المعاشي وتحسين دخل الفرد مما سيحد من الفقر ويعزز من أسس البناء الاجتماعي.

اما بالنسبة لدور الحاضنات في التنمية الصناعية ركزت على رعاية وتنمية الافكار الابداعية والابحاث التطبيقية ، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير الى مرحلة التنفيذ من خلال اقامة المشروعات الصغيرة.

(1) د. اكرم حسيب ابو جياب - جمعية الملتقى التربوي - حاضنات الاعمال التكنولوجية كآلية لتدعيم الابداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة 2013، ص 78.

وان تعظيم دور المشروعات الصغيرة كأحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الانتاج بشكل اسرع وبتكلفة اقل كثيرا" عن المشروعات الكبيرة ذات الاستثمارات العالية.

وان إقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، والتركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات ، وعلى سبيل المثال ان إقامة حاضنات للمشروعات المتخصصة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ولتنشيط هذا قطاع المعلومات بأحد الاقاليم، فان هذه الحاضنة تعمل على تفرغ عدد من المشروعات الجديدة المتطورة في هذا القطاع، كذلك لجميع القطاعات التكنولوجية المتطورة مثل تكنولوجيا المواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية... الخ، وتشير الاحصائيات ان (27%) من مجموعة حاضنات الاعمال بالولايات المتحدة الامريكية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، بينما تصل هذه النسبة في الصين الى اكثر من (95%) ، فالحاضنة تؤدي من خلالها الدور المحوري كقناة ربط بين الصناعة والبحث العلمي. فان بناء او انشاء علاقة ثلاثية ما بين الجامعة وحاضنات الاعمال والصناعة من خلال الاستفادة من الخدمات الجامعية ومراكز البحوث والمكاتب الاستشارية بهدف أعداد الجدوى الاقتصادية والمالية، للمساهمة في تنمية الصناعة الوطنية وبالتالي يساهم في تطوير المشروعات الصغيرة. كما يوضح ذلك المخطط رقم (1) العلاقة بين الحاضنة التكنولوجية ومراكز البحوث / الجامعة والصناعة.

نتائج الابحاث العلمية تكنولوجيات قابلة للتحويل الى مشروعات تكنولوجيات جديدة وفرص اعمال مؤكدة



علاقة وترابط مع الصناعة ومشاكل وابحاث تطبيقية لخدمة الصناعة وتحديات وتطبيقات للابحاث في الصناعة

- المحور الثاني: حاضنات الاعمال واثرها في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية والتجربة الماليزية والتجربة المصرية).

اولاً:" دور حاضنات في تنمية المشروعات الصغيرة(1) .

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً حيوياً يعمل على تطوير المجتمع والإسراع في عملية التنمية، وفي إطار عمليات التنمية الشاملة يتم البحث عن آليات جديدة فعالة من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ومواجهة سياسات السوق التي تنتهجها معظم دول العالم الآن.

(1) مخيم، دور حاضنات الاعمال بالنهوض بالمشروعات الصغيرة معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية عام 2005 ، ص43..

حيث تجد أن قطاعات المشاريع الصغيرة تؤدي إلى توافر عمالة مدربة يجب إعادة الاستفادة منها وإدخالها إلى سوق العمل بشكل أو بآخر.

إضافة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة ولا سيما بين الشباب المتعلم وندرة فرص العمل المناسب للأعداد الضخمة من الخريجين، وكذلك صعوبة وندرة الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة. فكان لا بد من البحث عن آليات تساعد في خلق فرص عمل جديدة ودفع الاقتصاد وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا.

ويخضع موضوع المنشآت الصغيرة حيزاً كبيراً في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع دول العالم، حيث تمثل أهمية بالغة في تنمية اقتصاديات هذه الدول ويؤدي عملها جنباً إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة إلى تكامل وتجانس الهياكل الاقتصادية، مما يساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

وتأتي أهمية المشروعات الصغيرة من كونها أحد الوسائل التي يمكن من خلالها مكافحة البطالة وزيادة دخل الأفراد وتعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني ونتائجه الإجمالي وإتاحة المزيد من فرص العمل وسد احتياج الأسواق المحلية. ومن هنا نجد دور حاضنات الأعمال وفي مقدمتها الحاضنات التكنولوجية قد أثبت أنها حلول عملية لحل مشاكل البطالة والتنمية الاقتصادية.

وتلعب حاضنات الأعمال دوراً هاماً في تنمية القدرات التنافسية للمنشآت الصغيرة من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وخفض الأعباء المادية الواقعة على عاتق صاحب المنشأة الصغيرة وتقليل مخاطر فشله، مما يعني أن الحاضنة تقوم بتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية والمساعدات التسويقية وخلق صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة و المعرفة ووضع معايير مناسبة للالتحاق بالحاضنات وذلك بالقدر الذي يؤدي إلى تأسيس شبكة اتصالات للمشاريع الصغيرة.

وينبغي لحاضنات الأعمال وضع أسس لتنمية المنشآت الصغيرة من خلال (1) :-

1. وضع استراتيجيات بعيدة المدى باستقطاب الكفاءات العالية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط لترويج ريادة الأعمال.

2. التوسع في إمكانية حصول المنشآت الصغيرة على التمويل، عن طريق آليات مثل ترتيب وتنسيق وتوفير المعلومات الخاصة بفرص ومصادر التمويل، بالإضافة إلى الجمع بين مستثمرين للمراحل الأولية ورواد الأعمال الواعدين.

(1) عتياني، رنا أحمد ديب، حاضنات الأعمال كآلية لدعم مؤسسات الأعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكادا، العدد 2، جامعة سكيكدة، الجزائر ديسمبر 2004، ص 54.

3. التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو والتأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة.

4. تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشاريع المحتضنة.

5. التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء، إضافة للاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة.

6. تقديم تسهيلات بنكية وائتمانية للمشاريع المحتضنة، وتقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

7. تبني خطط مستقبلية محددة لإزالة المعوقات الخارجية والداخلية لاستقرار تلك المنشآت الصغيرة.

ثانياً: التجارب العالمية لاقامة الحاضنات (دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية والتجربة الماليزية والتجربة المصرية) .

أولاً: تجربة الولايات المتحدة الامريكية(1).

تعد التجربة الامريكية من اقدم التجارب العالمية حيث ان مفهوم الحاضنات تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في امريكا ، وقد اقيمت الحاضنات هناك لتخفيض معدلات الفشل وزيادة معدل النمو للمشروعات الصغيرة وخلق فرص عمل جديدة اذ انها اداة جديدة للتنمية الاقتصادية، وترتبط بنسبة كبيرة من هذه الحاضنات بالجامعات او المعاهد التعليمية المحلية وتقدم خدمات متنوعة، وتشير التقارير على مستوى الولايات المتحدة الامريكية ان حوالي (90%) من هذه الحاضنات بدأت عملها عام 1983 ، وتعود جذور حاضنات الاعمال الى محاولة تطوير نشاط مراكز الاعمال والاهتمام المتزايد بتشجيع الابتكار ونقل تكنولوجيا وزيادة أهمية دور القائمين بالمشروعات الناجحين كحاضنات لمشروعات الاعمال الجديدة.

أوضحت إحدى الدراسات المتعمقة التي أجريت على عدد من الحاضنات التكنولوجية في دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي، أن هناك عدداً من عوامل النجاح والفشل لأي عملية احتضان لمشروع جديد، والتي تعتمد على ستة عناصر رئيسية هي:

1- الإمكانات المتوفرة بالحاضنة والموقع.

2- مستوى الخدمات المشتركة وجودة شبكة الأعمال.

3- معايير دخول وخروج المشروعات.

4- المتابعة الجيدة للمشروعات.

5- التمويل والدعم المالي.

6- إدارة الحاضنة بشكل محترف.

اما بالنسبة لأهم الاهداف لحاضنات الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية :

- 1- السعي الى تطوير أفكار ابداعية تساهم في إيجاد مشروعات جديدة أو تطوير المشروعات الصغيرة القائمة .
- 2- تمكين أصحاب الأفكار الابتكارية من تجسيد افكارهم في شكل منتجات او خدمات .
- 3- توفير المناخ والامكانيات لدعم المشروعات الصغيرة.
- 4- السعي الى جلب عمالة قادرة على القيام بانشاء المشروعات الاقتصادية الواعدة.
- 5- ربط المشروعات الصغيرة بالقطاعات الانتاجية في السوق.
- 6- توفير الدعم والتسهيلات والمساعدات والاستشارات.
- 7- توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات في شكل مشروعات قابلة للتحويل الى منتجات.
- 8- المتابعة المستمرة للعمل وسير نشاط المشروعات الصغيرة ومقارنتها بمدى تحقق أهدافها.

اما بالنسبة الى انواع الحاضنات في الولايات المتحدة الامريكية :

- 1- حاضنة الاعمال الدولية: تهدف الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية مع ما ترافقها من نقل للتكنولوجيا الحديثة.
- 2- الحاضنة الاقليمية: يخدم هذا النوع من الحاضنات منطقة جغرافية معينة تهدف تنميتها والاستغلال الامثل للموارد المحلية المتواجدة فيها بما في ذلك الخدمات والقوى العاملة المعطلة من خلال توفير العمل لهم في تلك الحاضنات .
- 3- الحاضنة التكنولوجية : تضم هذه الحاضنات المؤسسات الصغيرة التي تستخدم حلقات تكنولوجية متقدمة بهدف انتاج منتجات جديدة غير تقليدية.
- 4- الحاضنة الصناعية: تحدد إقامة هذا النوع من الحاضنات داخل منطقة صناعية بعد دراسة انواع الصناعات المغذية والخدمات المساندة لتلك الصناعة، أذ تعمل الحاضنة وفق فكرة تأمين الارتباطات الامامية والخلفية بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة وتأمين المشروعات الكبيرة للأسناد المعرفي والتقني للمشروعات الصغيرة.
- 5- حاضنة القطاع المحدد : وتهدف هذه الحاضنة الى خدمة نشاط اقتصادي محدد مثال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات او الصناعات الهندسية، وتدار هذه الحاضنة بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط الاقتصادي المراد التركيز عليه.
- 6- حاضنة الانترنت : هي الحاضنة المختصة بمساعدة شركات الانترنت ومؤسسات انتاج البرامج الناشئة على النمو وتطوير اعمالها حتى تبلغ المرحلة التي تكون فيها قادرة على العمل بمفردها.

ثانياً: التجربة الماليزية(1)

حرص القائمون على السياسة الاقتصادية في ماليزيا على التنسيق بين السلطات الحكومية من ناحية والقطاع الخاص من ناحية أخرى، والهدف من ذلك هو مساعدة المشروعات الصغيرة الناشئة والقوة الدافعة التي ساهمت في تطوير الاقتصاد الماليزي تكمن في السياسة المرنة التي تتبعها الحكومة في دعم الاقتصاد الوطني، ومنها اعتماد حاضنات الاعمال التكنولوجية في الجانب التطبيقي وبشكل فعال في اواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، ولاسيما بعد نجاح برامج الحاضنات في معهد البحوث والمقاييس الصناعية ، فقد تم افتتاح مكاتب اقليمية في جميع انحاء البلاد التي ركزت على تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة ودعمها وفقاً لخطط التنمية الوطنية من أجل تحقيق الرؤيا الحكومية حيث تعد المؤسسات العلمية التكنولوجية هي الادوات التنفيذية للرؤية الماليزية التي تعرف بأسم (رؤية 2020 : نحو مجتمع صناعي) الذي يهدف الى نشر التكنولوجيا ذات المعرفة الكثيفة والتمثلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية والطاقة والبيئة . ومن المقدر ان تكون التنمية الصناعية في ماليزيا هي صناعة رئيسية في الادوات الكهربائية ، وبالفعل فقد شهدت معدلات نمو مرتفعة في نهاية الثمانينات من القرن العشرين وبالتحديد في عام 1987، حيث ازدادت صادرات الآلات الكهربائية والمنتجات الالكترونية بنسبة (16%) لتصبح (9.3) مليون دولار امريكي (56%) من السلع المصنوعة في صناعة رئيسية من الادوات الكهربائية و(23%) من مجموع السلع المصدرة هي صناعة تقوم بانتاج الآلات الكهربائية والمنتجات الالكترونية.

وقد قامت الحكومة الماليزية بانشاء عدد من المؤسسات المتخصصة التي تقوم بفعاليات كبيرة في احدث الشركات المتعددة الجنسية من اجل نقل التكنولوجيا وتوطينها ، ومن أهم المؤسسات المتخصصة التي تقوم بفعاليات كبيرة في احدث الشركات المتعددة الجنسية من أجل نقل التكنولوجيا وتوطينها ، هي شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية MTDC التي أنشئت عام 1997 من أجل تسويق ونقل الافكار الابداعية من داخل الجامعات ومراكز البحوث الى جانب التطبيقي في القطاع الصناعي، وتقوم الشركة باحتضان المشروعات الصغيرة التي تعتمد على مستوى تكنولوجي متطور ، فضلاً عن تأسيس مؤسسات أخرى تساهم في الترويج التجاري لنتائج البحث العلمي ومنها الشركة الماليزية للتنمية التكنولوجية ، وهي شركة للابتكار تهدف الى تحويل الافكار الى منتجات قابلة للتسويق. اذ تحتاج المشروعات الصغيرة الى تمويل ومساندة الحكومة لها من خلال مركز التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات هندسة الكيمائية ، حيث يعد المركز حلقة وصل بين الجامعات وبين الصناعة، وتقدم بيئة عمل ملائمة للبحث والتطوير . وتطوير المنتجات وعمليات التوسع بالمشروعات الصغيرة، اذ قام المركز بالتعاون مع الجامعات الماليزية بتقديم خدمات في المجالات الآتية:

- البحث والتطوير الاستشارات الهندسية.
- تنمية الموارد البشرية.

- تقديم خدمات التحليل المالي.
- دعم برنامج ادارة الجودة.
- نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي المشترك.
- خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات .
- دعم برنامج تنمية عملية التصنيع.

ثالثاً: التجربة المصرية(1)

في إطار عمليات التنمية الشاملة والإصلاح الاقتصادي التي بدأتها مصر منذ بداية عقد التسعينيات من أجل مواجهة المشكلات المترتبة على تطبيق سياسات التحول الاقتصادي والتغيرات في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتي نتج عنها ارتفاع البطالة وخاصة لدى الشباب المتعلم من ناحية، وغياب آليات تقديم التمويل والمعونة الفنية للمشروعات الصغيرة بالإضافة إلى أن إدارة قطاعات الأعمال باقتصاديات السوق تؤدي إلى نتيجة حتمية، وهي توافر عمالة ووحدات إنتاجية زائدة.

ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات فإن حاضنات الأعمال قد تعتبر الآلية المناسبة لمساعدة المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة، والتي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وخاصة تلك المشروعات التي تعتمد على استخدام الأفكار التكنولوجية الجديدة، حيث غياب آليات الاستفادة من الأبحاث ذات الجدوى الاقتصادية، هذا وتعتبر التجربة المصرية هي التجربة الأولى على مستوى الدول العربية، والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج قومي لعدد من الحاضنات مختلفة الأنواع تحتضن عدداً من المشروعات في عدة محافظات مختلفة، والتجربة الأولى التي تجمع كلاً من الحاضنات التكنولوجية وشركات رأس المال المخاطر (Venture Capital).

إجراءات قبول المشروعات بالحاضنة:

يتم انضمام المستفيد للحاضنة بعد دراسة وتحليل خطة مشروعة التي توضح جدوى المشروع الفنية والتسويقية والاقتصادية، حيث يخصص له مكان مناسب للمشروع طبقاً لخطة مشروعه، وتتاح له الخدمات التي تقدمها الحاضنة.

الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال:

بدأت التجربة المصرية للحاضنات، على غرار التجربة الأمريكية، بإقامة هيئة مركزية تقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ على المستوى القومي، وذلك بالشكل الذي يضمن تعظيم وتنمية الموارد البشرية والكوادر التي يمكن أن تقوم بإقامة وإدارة هذه الحاضنات، لذا فقد تم تكوين الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال من نخبة من كبار رجال الأعمال، وعدد من الوزراء السابقين وأصحاب الخبرات الطويلة في إقامة وإدارة الشركات الناجحة. وتم إشهار الجمعية في يوليو عام 1995 بهدف دعم ومساندة رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة في تصميم وتنفيذ آليات تسمح بتقديم كافة الخدمات الاستشارية والفنية والإدارية التمويلية والتسويقية لرواد الأعمال ومشروعاتهم، وذلك من أجل خلق وتوفير مناخ مناسب لنمو المشروعات الصغيرة.

(1) عبد الهادي ، محمد - المصدر السابق نفسه ، ص245

هذا وتقوم الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال بإقامة وتأهيل وإدارة حاضنات الأعمال المختلفة في مصر، وعدد من الدول العربية منذ عام 1997، حيث يعود تاريخ التجربة المصرية للحاضنات إلى تاريخ إقامة الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال، والتي وضعت أسس خطة استراتيجية لإقامة عدد من الحاضنات والتجمعات ذات وحدات دعم تكنولوجي وعلمي وصناعي في عدد من محافظات جمهورية مصر العربية، من خلال خطة زمنية محددة وبدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يقوم بدور ريادي في إقامة الحاضنات في مصر، هذا بالإضافة إلى قيام وزارة الاتصالات والمعلومات بإقامة أولى الحاضنات التكنولوجية المتخصصة في تكنولوجيا الاتصالات في نهاية عام 2000، والتي تسمى "Developer" وذلك داخل القرية الذكية التي تم افتتاحها مؤخراً في محافظة الجيزة.

أسلوب إدارة الحاضنة في النموذج المصري:

لا يختلف أسلوب إدارة الحاضنة في جمهورية مصر العربية عن مثيلاته في التجارب الأخرى في الدول الصناعية، حيث توجد ثلاثة مستويات تنفيذية واستشارية لتسيير أعمال الحاضنة، بالإضافة إلى إشراف الجمعية المصرية لحاضنات على هذه الإدارة، وهي كالتالي:

- مجلس إدارة: ويتشكل من مجموعة من أصحاب الخبرات الطويلة في مجال الصناعة والبحث العلمي ورجال الأعمال وخبراء الاستثمار.

- لجنة تسيير: تهدف إلى تقديم أقصى دعم ومساعدة ممكنة للحاضنة وعمالها من الشركات حيث تضم أعضاء ذوي خبرات مثل المنسقين العلميين والصناعيين وبعض المسؤولين ورجال الأعمال وخبراء مساعدة المشروعات الصغيرة وخبراء الاستثمار.

- إدارة الحاضنة: وهي التي يوول إليها الإدارة الفعلية للموقع وتسيير شئون الحاضنة، ومقابلة واختيار أصحاب الأفكار والمشروعات المتقدمة هذا بالإضافة إلى عدد من الاستشاريين يتم اختيارهم والتعاقد معهم بالاتفاق ووفقاً لاحتياجات المشروعات الملتحقة بالحاضنة.

ان جميع الحاضنات المصرية التي تتبع الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال يتم تمويلها عن طريق (الصندوق الاجتماعي المصري للتنمية) حيث يقوم الصندوق بتمويل إقامة وتأهيل الحاضنات، من مباني وأجهزة ومعدات بالإضافة إلى تكاليف تشغيل هذه الحاضنات، وتغطية العجز في الإيرادات حتى تصل الحاضنة لمرحلة الاعتماد على الذات، هذا التمويل بالإضافة على قيام الصندوق بتوفير التمويل والقروض اللازمة لرواد الأعمال والمبادرين الراغبين في الالتحاق بالحاضنات المختلفة بشكل مبسط عن باقي المتقدمين للحصول على قروض من الصندوق وبالنظر إلى النوع الثاني من الحاضنات التي تقيمها وزارة الاتصالات، فإن تمويل الحاضنات المصرية يتم من خلال الآتي:

- التمويل الكامل عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية حتى الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات.

- التمويل من خلال راس مال مخاطر (من خلال شركة جزء منها مملوك للدولة والآخر لمستثمرين في القطاع الخاص).

- المحور الثالث: إقامة حاضنات الاعمال لتطوير المشروعات الصغيرة في العراق.

اولاً: "نشأة المشروعات الصغيرة في العراق - الواقع والتطور(1).

تختلف بدايات المشروعات الصغيرة في دول العالم ومنها العراق من حيث النشأة وطبيعة عملها في الدول المتقدمة عن باقي الدول إذ ترجع البدايات مع نشوء الصناعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر للقرن الميلادي إذ تحولت من الصناعات الحرفية ذات الادوات البسيطة الى مقدمات للصناعة الحديثة التي ساهمت باشباع حاجات تلك المجتمعات ومن ثم الى المجتمعات الأخرى ومعها ومن خلالها ظهر التخصص بتقسيم العمل ، الذي ركز على الاهتمام بتوفير الوقت والجهد من اجل زيادة الانتاج.

والعراق احد الدول النامية التي تشهد الآن تحولا نحو المجتمع الصناعي من خلال تبني الدولة العراقية ذلك منذ تاسيسها في بداية القرن الماضي وقد رسمت الحكومات المتعاقبة سياسات تنموية اتجهت أغلبها نحو التصنيع السريع بهدف احلال الواردات وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، غير ان الازمات والحروب المتلاحقة التي مر بها العراق، لاسيما الحرب العراقية - الايرانية والحصار الدولي على العراق واحداث 2003 ولغاية لأن، مما ادى الى استنزاف الموارد المالية وتدمير البنى التحتية، حيث تراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتفاقت مشكلة البطالة، وتدهورت دخول الأفراد الى حدود متدنية نتيجة التضخم الجامع لاسيما في أواخر التسعينات من القرن العشرين الذي ادى الى ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة الدينار العراقي قياسا بالعملة الأجنبية، في ظل ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام ، فضلا" عن بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المتعلقة بايقاف الدعم الحكومي، ومنع المشروعات الصغيرة التي تستخدم مواد اولية مستوردة او داخلية ضمن مفردات البطاقة التموينية كالسكر والدقيق ، فضلا" عن صعوبة الحصول على الادوات الاحتياطية للمكانن والمعدات، التي تقادمت واصبحت غير مؤهلة للاستمرار في العملية الانتاجية، والذي حصل بعد الاحتلال عام 2003 هو انكشاف السوق العراقية على العالم الخارجي.

والتحول من الاقتصاد العراقي المخطط الشمولي الى الاقتصاد الحر، فقد وضع القطاع الصناعي امام تحدي جديد الا وهو القدرة على التأقلم مع تبدل الطلب المستمر وسرعة تطبيق التكنولوجيا ولا سيما في ظل واقع الاقتصاد العراقي الذي يتسم بالتخلف كونه يعاني الكثير من المشاكل والتحديات، أهمها عدم قدرة المشروعات الصغيرة في العراق على دخول منافسة عالمية وان تلك المشروعات قد نشأت في ظل نقطتين أساسيتين(2):

- 1- ان معظم منتجات تلك المشروعات الصغيرة مخصصة للاستهلاك المحلي في إطار استراتيجية للتصنيع المعوض للواردات.
- 2- تمتعها بالحماية الكمركية لعقود من الزمن ، وسيطرة الدولة على قطاع التجارة ما قبل عام 2003.

(1) احمد طرطار، سارة حليمي ، حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملحق الدولي : التكوين والفرص.

وفي ضوء ما تقدم ان المشروعات الصغيرة في العراق بحاجة ماسة الى اعتماد اسلوب حاضنات الاعمال، لما تعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة منها ان هذه المشروعات لا تستند على قاعدة في مواجهة المشاكل التقليدية المتمثلة بنقص التمويل والخبرات الادارية والفنية من جهة، ومشاكل العصر المتمثلة بالتنافسية العالمية وتحرير التجارة ورفع كافة انواع الحماية والدعم، فضلا عن التطور التكنولوجي وما يرافقه من تغيرات في الطلب على المنتجات حيث ان المبادرة التنافسية أصبحت تعتمد على المكون المعرفي وليس على ما يمتلكه البلد من موارد طبيعية واقتصادية.

ثانياً: دور حاضنات الاعمال في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة في العراق (1).

تساهم حاضنات الاعمال دوراً رئيسياً مهماً في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة، اذ ركز العراق طول العقود الماضية على دور الدولة المركزي في الاقتصاد حيث اعتمد على سياسة خاطئة تتمثل في انتهاج سياسة أحلال الواردات تتلازم مع استراتيجية الحكومة للهيمنة على الاقتصاد. وحال معظم الدول النامية ساعدت هذه الاخفاقات على تعزيز طريقة التفكير الكلاسيكي الجديد الداعي الى اتباع استراتيجية للنمو تعطي دوراً مركزياً لقوى السوق ولا تترك الادارة هامشياً للتدخل الحكومي في ظل الشكوك البالغة في قدرة الدولة على التدخل لمعالجة اخفاقات السوق وضمان استقراريهما.

1- تقوم حاضنات الاعمال بتشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي والبحث العلمي، وذلك بالمساهمة في ميدان البحث التي تصدر عن المشروعات الصغيرة لان التجديد في طرق الانتاج يتطلب في الغالب استثمارات كبيرة في ميدان البحث والتطوير. كما يجب اعطاء الامتيازات المرتبطة بحجم مختبرات البحث القادرة على تطوير البحث التكنولوجي وعلى اكتساب قدرة اكبر على المنافسة مع الأخذ بنظر الاعتبار الابتكار التكنولوجي الذي يمكن من ارجاع المشروعات الصغيرة الى مكانها الحقيقي في استمرارية التغير التكنولوجي وتطوير وسائل الانتاج، فالعديد من الدراسات ابرزت ان حجم المشروعات الصغيرة ليس هو الوحيد المفسر لعملية الابتكار بل ان طبيعة النظام السائد بالمشروعات الصغيرة والتكلفة الناتجة عنه هما المحددان الاساسيان لفاعلية البحث والابتكار الناجح حيث تقوم حاضنات الاعمال بتوفير الدعم اللازم الى اصحاب الابتكارات والبحث العلمي لتطويرها وتمكينها من امتلاك المعدات وتشغيل الايدي العاملة المتخصصة اللازمة بالانتاج تقنياً وغير متوفرة في المشروعات الصغيرة الاخرى خارج الحاضنة.

2- تبني حاضنات الأعمال الاسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة ، اذ تساهم في تقديم التسهيلات والخدمات من أجل تحمل اعباء الصعوبات التي تواجه المرحلة الاولى من عمر المشروع التي تحتاج الى احتضان من قبل الحاضنة .كالإنسان في مرحلة الطفولة ، لذلك فأن المشروعات تفتقد الكثير من المعوقات التي تسمح لها بالنمو بالصورة الصحيحة، اذ ان الكثير من المشروعات الصغيرة يصيبها الفشل بسبب انعدام الحاضنة التي تقوم بتزويدها ببعض المقومات التي تحتاجها تلك المشروعات.

فحاضنات الاعمال تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة واساليب وادوات تحتاجها تلك المشروعات وادوات الابتكار مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات وفي ظل الظروف الاقليمية والدولية الجديدة والمتجددة.

وعليه تعتبر المنافسة من الادوات التي تساعد المشروعات على التعامل مع المتغيرات السريعة، وتخلق لها اسواق جديدة وتعمل على تكيفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنات الاعمال .

3- تقوم حاضنات الاعمال في ابتكار منتجات اي عملية يتم من خلالها توظيف مختلف المعارف للحصول على منتج جديد او تطوير المنتج السابق.

بغية الحصول على عائد من خلال كسب فئة من المستهلكين، او من الزبائن الموجودين في السوق .

ولا يمكن للمنتج الجديد ان يعود على المؤسسات الصغيرة بالعائد المرجو مالم يكن مقبولاً لدى الشريحة المستهلكة له، فضلاً عن احتياجه لتكاليف ان لم تكن خطرة. ويتمثل الخطر الذي يواجه المشروعات الصغيرة في امكانية تفوق المشروعات الاخرى في ابتكار المنتج قد يكون ذا جدوى اقتصادية من جهة ويضر المشروعات المتخلفة من جهة اخرى. فالابتكار في المنتج هدف اساسي وهو اعطاء المشروعات الصغيرة مميزات وقدرات تنافسية تميزها عن المشروعات الاخرى عبر احد صيغتين او هما معا:

- الصيغة الاولى: طرح منتجات بنفس الجودة في السوق لكن بسعر اقل بسبب ان المشروعات الصغيرة تمكنت بطريقة من تخفيض كلفة الانتاج.
- الصيغة الثانية: طرح منتجات منافسة تستجيب بطريقة افضل لتطلعات المستهلكين، مقارنة مع منتجات المنافسين ، ويمكن بيع هذه المنتجات بسعر مماثل او اعلى من اسعار المنافسين لانها تتوافر على مميزات اضافية وجودة افضل مقارنة بالمنافسين ، وهذا يعني لا يمكن للمشروعات الصغيرة ان تحلم بدخول السوق دون عوامل نجاح وقدرات تنافسية تمكنها من كسر حاجز الابتكار والمنافسة ، وفي غياب امكانيات مادية كبيرة لا تتوافر الا من كسر ذلك الحاجز. وفي غياب امكانيات مادية كبيرة لا تتوافر الا للمشروعات الكبيرة فانه لا سبيل امام المشروعات الا الابتكار.

ان دعم وتنمية ومن ثم نشر المشروعات الصغيرة ينبغي ان يصبح واحداً من اهم وسائل استراتيجيات الاصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي في العراق من خلال سياسات جادة للتنسيق والتكامل على الصعيد القومي والقطري بين هذه الدول .

ثالثاً: المقومات الأساسية لحاضنات الاعمال المتكاملة لتنمية المشروعات الصغيرة في العراق(1).

ومن أجل النهوض بالمشروعات الصغيرة من خلال حاضنات الأعمال لابد من دراسة بعض المقومات الأساسية اللازمة والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أ- قبول الحاضنة في المجتمع .

يعتبر القبول المجتمعي واكتساب الثقة بالحاضنة هي أحد الأركان الأساسية لنجاح عمل الحاضنة، إذ لابد من أقناع المجتمع بأن عمل الحاضنة هو انعكاس لأهدافهم الاقتصادية والاجتماعية حيث تستطيع مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها الجمعيات المهنية وغرف التجارة والصناعة ان تقوم بدور فعال في هذا المجال من خلال انشاء اجهزة وشبكات متخصصة للترويج لعمل الحاضنات وتعزيز مفهوم الحاضنة كوسيلة لتشجيع وتطوير الخبرات والمهارات.

ب- ملكية الحاضنة

تختلف ملكية الحاضنة بحسب الأهداف المرسومة لها، فإذا كانت تهدف الى توليد مردود استثماري للقائمين عليها، فلا بد ان تكون ذات ملكية خاصة ،اما اذا كانت تهدف الى تخريج وحدات انتاجية ناجحة تحقق التنويع الاقتصادي، وتخلق فرص عمل للعاطلين فضلاً عن تعزيز التكنولوجيا في المحافظة او المنطقة الجغرافية الموجودة فيها فتكون في هذه الحالة ذات ملكية عامة ، ولغرض انجاح مشروع الحاضنات في العراق لابد من تدخل الدولة بصورة مباشرة من خلال امتلاك الحاضنات، إذ ان ليس هناك قاعدة يمكن للقطاع الخاص ان يبدأ منها، ولاسيما بعد الدمار الكبير الذي لحق بالبنية الأساسية في العراق ومن اهمها الكهرباء والوقود اللذان يمثلان اهم المدخلات في قطاع المشروعات الصغيرة.

ج- رسوم الحاضنة

يطلع اصحاب المشروعات الصغيرة الراغبين بالانضمام للحاضنة على قيمة الأجر الواجب دفعه مقابل عضويته في الحاضنة، بعد تقديمه معلومات مختصرة عن طبيعة المشروع ومؤهلاته وخبراته وعدد العاملين لديه ويتم تحديد قيمة (الأجور) المفروضة من قبل هيئة خاصة تقوم بمراجعة حسابات عمليات الحاضنة بما يضمن المواءمة بين المصروفات والدخل المتحقق ، وبما يكفل ضمان الاستمرارية في عمل الحاضنة، وحيث ان معظم الحاضنات تتقاضى أجوراً" اقل من القيمة السوقية للخدمات المقدمة فمن الضروري الالتزام الشديد بدفع الأجور، وقد اثبت استطلاع اجري في هذا الصدد استعداد المشروعات الصغيرة بواقع 100% لدفع الأجور المحددة من قبل الحاضنة لما يرون فيها من حل للمشكلات والمعوقات التي تواجههم.

رابعاً: الترباط بين انواع خدمات الحاضنة

تنقسم الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال الى قسمين(1):

- أ- خدمات تشغيلية : وهي تلك الخدمات التي تبرز الحاجة لها في العملية الانتاجية اليومية والمتمثلة بالجانب الاداري والقانوني التكنولوجي.
- ب- خدمات استراتيجية : وهي التي تستخدمها المشروعات الصغيرة بهدف التخطيط للشؤون المتوسطة والبعيدة المدى لتحسين نوعية وكمية الانتاج والنفاذ الى الاسواق البعيدة، وتتضمن تصاميم الانتاج ، والتوسع في العملية الانتاجية ، والسعي للوصول الى مصادر التمويل المتنوعة.

وقد اثبتت التجارب والدراسات ان القسم الاول من الخدمات تجد سوقاً رائجة وتجد المشروعات الصغيرة على استعداد لدفع اثمانها، اما القسم الثاني فان الطلب عليها يكون محدداً نوعاً ما ويختلف من مرحلة الى مرحلة اخرى . وتقع أهمية الخدمة باهمية هذا النوع من الخدمات واثرها الايجابي في تطور المشروعات الصغيرة في العراق على مختلف منظمات المجتمع المدني المتمثلة بغرف التجارة والصناعة والرابطات المهنية.

خامساً: موارد بشرية ومالية

يتمتع العراق بموارد مالية كبيرة متأتية من تصدير النفط الخام وموارد بشرية ذات كفاءة عالية من حيث الاختصاصات من خبرات ومهندسين وفنيين واداريين، يعتبرون من العاطلين عن العمل ويعزى الى قرارات الادارة الامريكية في العراق باحلال بعض الوزارات والهيئات بعد احداث عام 2003 اثر الاحتلال الامريكي للعراق مثل تسريح كادر هيئة التصنيع العسكري وما تملكه من كوادر ذات كفاءات عالية، حيث يمكن الاستفادة منهم في مجال تبني انشاء حاضنات الاعمال، فضلاً عن وجود مباني كبيرة متروكة من دون استغلال بالامكان استغلالها لمبنى حاضنات الاعمال(2).

- (1) محمد عبد الهادي رشيد- رسالة ماجستير تحمل عنوان اقامة حاضنات اعمال لدعم المشروعات الصغيرة- كلية الادارة والاقتصاد (جامعة بغداد) - ص241-246.
- (2) محمد عبد الهادي رشيد-- المصدر السابق نفسه - ص 250.

الاستنتاجات والمقترحات .

الاستنتاجات

- 1- تعد حاضنات الأعمال آلية جديدة وفعالة للارتقاء بالمشروعات الصغيرة من خلال تقديمها منظومة متكاملة من حيث الخدمات والمقومات والتمويل التي تحتاجها ولا سيما في المراحل الأولى من مرحلة الانشاء.
- 2- تعد حاضنات الاعمال اداة لتعزيز التنمية الاقتصادية واعادة الهيكلة وأثبتت نجاحها من خلال خلق فرص عمل وتبني فكرة العمل الحر، والمساهمة في بدء المشروعات الصغيرة على أسس سليمة، كما تمكنت من الجمع بين الشركاء الاكاديميين والصناعيين، باعتبارها حلقة الوصل بين الصناعة ومؤسسات البحث العلمي، فضلاً عن انها تحقق وفورات اقتصادية في حالة توجيه الدعم لقطاع المشروعات الصغيرة، اذ ان تكاليف الدعم المقدم من خلال حاضنات الاعمال يكون اقل من تكاليف الدعم الفردي الموجه لهذا القطاع.
- 3- قلة التدريب الفني والاداري للمشروعات الصغيرة.
- 4- عدم وجود حاضنات الاعمال في العراق ولكن هنالك مبادرة باتجاه بناء حاضنات الاعمال اذ ان العراق يمتلك كل مقومات نجاح بناء الحاضنة، من موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها.
- 5- ان من اهم اسباب فشل المشاريع الصغيرة يعود الى عدم دراسة المشاريع بشكل صحيح قبل البدء بها بالاضافة الى افتقار القائمين عليها الى اساليب الادارة الحديثة في تعريف الاعمال والنواحي التسويقية والمالية.
- 6- تمكين أصحاب الأفكار الرائدة والمبتكرة في المجال التكنالوجي من تجسيد أفكارهم في ظل قدراتهم المالية المحدودة والتي كانت تشكل العائق الأول أمامهم.
- 7- تنمية روح العمل الحر لدى الرواد والابتعاد عن الوظائف الحكومية التي تقتل روح الإبداع والابتكار فيهم.

التوصيات

- 1- توفير مقومات البنية التحتية (التصميم الملائم ، بناء المقدره المميزة، التجديد التكنالوجي ، الادارة والتمويل) التي يحتاجها الاقتصاد العراقي والتي تضررت خلال العقود الثلاثة الاخيرة للظروف التي مر بها العراق.
- 2- الاسراع بتجسيد فكرة حاضنات الاعمال كفكرة رائدة وتجسيدها من طرف الحكومات والهيئات الرسمية على ارض الواقع، وتبنيها كأحد الخيارات الاستراتيجية في تدعيم النمو الاقتصادي، وتحقيق الميزة التنافسية من خلال التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي.
- 3- للحاضنات دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، فهي تساهم في توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع

اقتصادية واعدة. كما تساهم في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور يتواءم مع متطلبات العصر الحديث، ويساعد في تطوير الواقع التقني ويضاعف من دوره في التنمية الاقتصادية.

4- الاستفادة من التجارب الدولية باقامة حاضنات الاعمال، للتركيز على آلية ربط الجامعات بحاضنات الاعمال والاستفادة من تجارب أمريكا وماليزيا ومصر في هذا المجال وكما بينا في عرض الدراسة .

5- العمل على دراسة المشاريع الصغيرة القائمة او المقترحة واكتشاف المجالات الاقتصادية وتحويلها الى مشروع واقعي وناجح واعداد دراسات الجدوى وتشجيع اصحاب المؤهلات العلمية القادرين على العمل وخلق فرص عمل لهم.

6- إنشاء حاضنات الأعمال وتعبئة الجهود والموارد لديها بجميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتطويرها حتى تستطيع أن تقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7- إعطاء دفعة قوية للبحث العلمي المبدع عن طريق دعم عناصره الأساسية وهي: الباحث ذو القدرة على الابتكار والتطوير، الطلب على البحث والإبداع والموارد المالية اللازمة لعملية البحث، كما ان دعم هذه الجوانب من طرف الحاضنات التكنولوجية يؤدي إلى توطين التكنولوجيات الحديثة التي تؤدي بدورها إلى خلق السلع والخدمات الجديدة والمبتكرة محليا.

8- تشجيع القطاع الخاص من جمعيات ومؤسسات ورجال الأعمال على إقامة الحاضنات، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع الجماعات المحلية.

9- تنظيم ملتقيات وندوات حول حاضنات الأعمال من قبل الجماعات المحلية المعنية أو من قبل الجامعات لتعريف المتعاملين الاقتصاديين على اختلاف أنشطتهم بهذه الحاضنات.

10- تطوير وتنويع البرامج التدريبية لاصحاب المشروعات الصغيرة ، لما يعمل على نجاح واستمرارية مشاريعهم من خلال اقامة دورات متخصصة في مجالات العمل، واعداد التقارير الأولية عن المشروع، وتطوير مهاراتهم الادارية والتسويقية ، واعداد خطة دراسة لجدوى المالية بما ينسجم مع احتياجات السوق.

11- توفير المناخ الملائم لهذه الحاضنة من خلال خلق شبكة اتصالات وعلاقات بين المؤسسات العمومية والمتمثلة اساسا" في الحكومة ومنظماتها من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى.

12- ضرورة تهيئة أذهان المشاريع الصغيرة المحتضنة – اثناء فترة الاحتضان – أهمية التكامل والدخول في شراكات فيما بينها لأن في ذلك ضمان لتكامل الخبرات والمال والجهد وبالتالي ضمان نجاح المشاريع.

13- تخصيص مساحات او ابنية قديمة لإنشاء المشاريع الصغيرة وتمليكها في حالة استمرار المشروع وتطوره.

14 - القضاء على المعوقات الادارية والبيروقراطية التي تقف حاجزا" امام تحقيق المشروع الصغير لطموحاته وأهدافه.

الخاتمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية في أغلب دول العالم في ظل الاقتصاد الحر وتشجيع المبادرة، وبقدر ما ساهم التقدم التكنولوجي في تطور هذا القطاع خلق له تحديات جديدة خاصة في الدول النامية، ومواكبة لهذه التغيرات ظهرت أجيال جديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعدى نشاطها الصناعات التقليدية لتدخل عالم الصناعات التكنولوجية المتطورة عبر بوابة الرواد أصطلح على تسميتها بالمؤسسات الصغيرة الرائدة أو الريادية.

ورغم النتائج الباهرة التي حققتها هذه النوعية من المؤسسات، إلا أن الكثير منها لم تستطع الصمود في وجه المنافسة التي تشهدها أسواق التكنولوجيات الحديثة، لذلك ظهرت الحاجة إلى رعايتها ومد يد العون لها من خلال ابتكار الحاضنات التكنولوجية كنوع من حاضنات الأعمال الصغيرة ، هذه الأخيرة تعد أكثر المنظومات فاعلية ونجاحا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا.

يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال في العراق تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق ، ولا بد أن تعطي الأولوية للمشاريع التي تتضمن أفكار مبتكرة وهذه الأفكار قد تكون عبارة عن تعديلات طفيفة وأهداف محددة مثل زيادة المدخلات المحلية أو القيمة المضافة المحلية أو تخفيض التكلفة أو إعطاء تجاوب أفضل مع حاجات المستهلك المحلي أو تحسين المزايا التنافسية في أسواق التصدير.

- المصادر.

اولاً: المصادر العربية

- 1- العطية، ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002. ص 15.
2. زينب انمار الحافظ – حاضنات الاعمال واثرها في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة ميدانية، العراق انموذجاً) – اطروحة ماجستير في ادارة الاعمال – بغداد- 2014-ص22-27.
- 3.عتياني، رنا أحمد ديب، حاضنات الأعمال كآلية لدعم مؤسسات الأعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكادا، العدد 2، جامعة سكيكدة، الجزائر ديسمبر 2004 ، ص 54.
4. شلبي نبيل، نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ندوة" واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض كانون الثاني 2014، ص28-39.
5. حسين رحيم ،نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد 2، ص171.
6. عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، دور حاضنات الاعمال في دعم المنشآت الصغيرة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية 28-29ديسمبر 2002، ص24-27.
- 7.نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . المجد للطباعة والنشر- لبنان- 2007، ص 55.
8. أ. اكرم حسيب ابو جياب – جمعية الملتقى التربوي – حاضنات الاعمال التكنولوجية كآلية لتدعيم الابداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة 2013، ص 78.
9. أ. علي سماوي – دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ابحاث اقتصادية وادارية – العدد (7) –جوان 2010 ، ص67.
10. محمد عبد الهادي رشيد- رسالة ماجستير تحمل عنوان اقامة حاضنات اعمال لدعم المشروعات الصغيرة- كلية الادارة والاقتصاد (جامعة بغداد) – ص241-250.
11. مخيمر، دور حاضنات الاعمال بالنهوض بالمشروعات الصغيرة معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية عام 2005 ، ص43.

12. مخيمر، دور حاضنات الاعمال بالنهوض بالمشروعات الصغيرة معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ، المصدر السابق نفسه ، ص91.

ثانياً:" مصادر الإنترنت

1.الشبراوي ، محمد عاطف ، حاضنات الاعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية- القاهرة – عام 2010.

2- عبد المطلب الطواري ،2005، حاضنة الشويخ الحرفية ، مجلة صناع المستقبل www.isesco.org .

3.احمد طرطار، سارة حلومي ، حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي : التكوين والفرص.

طرق ووسائل تنمية المشروعات بالحاضنة:

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على النحو التالي:

أولاً/ مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط:

- جدية صاحب الفكرة (أو المشروع) ومدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم.
- قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع.
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفيرها.
- الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق.
- الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

ثانياً/ مرحلة إعداد خطة المشروع:

في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصادياً وفنياً وتسويقياً، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع (Business Plan).

ثالثاً/ مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط:

في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المشروع، ويخصص له مكان مناسب طبقاً لخطة.

رابعاً/ مرحلة نمو وتطوير المشروع:

ويتم خلالها متابعة أداء المشروعات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

خامساً/ مرحلة التخرج من الحاضنة:

وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبل المشروع بالحاضنة، وذلك طبقاً لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو، وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

، كما ان امتلاك الدولة للحاضنات يمكنها من اثبات وجودها في السوق وعلى المستويات المالية والقانونية والتنظيمية والتكنولوجية حيث اثبتت احدى الدراسات في هذا المجال ان(50%) من اصحاب المشروعات الصغيرة في كربلاء يفضلون امتلاك الدولة لحاضنات الاعمال حيث يرون في ذلك نوعاً من الجدية في حل مشكلاتهم، وان (30%) يفضلون قيام القطاع الخاص يمثل هذا المشروع لسهولة الاجراءات والابتعاد عن البيروقراطية والروتين، اما (20%) فيفضلون ان تكون هناك مبادرة ذات طابع مختلط من اجل تحقيق المزوجة بين القطاع الخاص وامكانية الدولة.